مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES

تقارير

# غامبيا والأفق السياسي المسدود

عبيد ولد إميجن*

7 سبتمبر/أيلول 2016

Al Jazeera Centre for Studies
Tel: +974-44663454
jcforstudies@aljazeera.net
http://studies.aljazeera.net

الرئيس يحيى جامي في السلطة بغامبيا منذ 1994 (Daylife)


**ملخص**

أسَّس الرئيس الغامبي الراهن، يحيى جامي، منذ إطاحته في انقلاب عسكري، سنة 1994، بسلفه داوودا جاورا، لنظام شمولي لا يعتمد على نظام الحزب الحاكم الوحيد والأوحد فقط بل أيضًا على توظيف القبيلة في الحكم، والاعتماد على الولاء العِرقي فضلًا عن تهميش المعارضة والزج بها في السجون وتخوينها. ومنذ بعض الوقت كرَّس نظام جامي خطابًا تصعيديًّا ضد الدول الغربية وخصوصًا بريطانيا وأميركا فهما في نظر الرئيس جامي تؤويان المعارضة وتسعيان لزعزعة بلاده؛ لذلك نجده توجه شطر بعض الدول الأخرى للبحث عن سند كالصين والبرازيل وتركيا وبعض الدول الخليجية. وقد استطاعت غامبيا أن تجد -ولو مؤقتًا- عونًا ماليًّا ودعمًا تنمويًّا من هذه الدول استطاعت من خلاله تسيير اقتصاد هشٍّ يعتمد أساسًا على الزراعة، لكن تفشي الأمراض كالملاريا وانتشار الجفاف وتصاعد الاحتقان السياسي يجعل هذا البلد الإفريقي الغربي في مهب رياح العنف، خصوصًا وأن غامبيا ذات المنفذ على المحيط الأطلسي ليس لها أي حدود برية إلا مع السنغال، ومنذ بعض الوقت لم تستطع الجارتان تسيير علاقاتهما الثنائية بشكل مرض، مما يضفي بظلال سلبية على مستقبل دولة غامبيا. ويبقى مستقبل غامبيا في ظل الوضع السياسي القلق وفي ظل نظام مستبد يطرح أكثر من سؤال.


مثُلَ ثلاثة نشطاء غامبيين(1) أمام محكمة بانجول بعد توجيه الاتهام لثلاثتهم بالإساءة المتعمدة لشخص الرئيس يحيى جاميه، ووفقًا للائحة الاتهام فإن الملاحقة أعقبت إطلاق النشطاء لتصريحات تضمنت اتهام الرئيس بالعداوة السافرة ضد قومية الماندينغو التي ينتمي إليها زعيم المعارضة؛ وفوق هذا حمَّلت القوى المعارضة السلطات الغامبية مسؤولية اختطاف سولو صانديغ، وهو أحد أبرز قادة المعارضة، والقيادي في الحزب الديمقراطي المتحد، وكان قد اعتُقل، في 14 إبريل/نيسان 2016، لتخرج بعد ذلك بيومين تظاهرة جرَّاء الإعلان عن وفاته داخل الحجز في ظروف غير واضحة. كما اعتُقل القيادي في نفس الحزب، إبريما صولو كروماه، ليلقى هو الآخر حتفه، في 20 أغسطس/آب 2016.

## غامبيا: احتقان داخلي وبحث عن حلفاء خارجيين غير غربيين

اضطر الرئيس يحيى جامي، الذي أمضى حتى الآن 22 سنة في الحكم، بعد تظاهرات المعارضة في بانجول للقيام بزيارات شملت المناطق الداخلية من أجل التحدث عن "نموذجه الديمقراطي". وفي أغلب محطات الجولة كان الرئيس

جامي يستهل خطاباته بالتأكيد على عداوة دول الغرب لنظامه فضلًا عن مهاجمته المعارضة المقيمة في الخارج: "أنا هو أفضل ديمقراطي حتى من النظام البريطاني مجتمعًا، وأود أن أكرر هنا: أنا لا أتودد للغرب"(2).

طبقًا لمؤسسات التصنيف الدولية فإن الظروف الاقتصادية تتعاظم صعوباتها أمام المواطنين في سادس أفقر دولة في العالم. وللمساهمة في دفع عجلة اقتصاد متعثِّر تُشكِّل الودائع والتحويلات المالية للمهاجرين الغامبيين العاملين في الخارج نحو 20% من الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الغامبي(3). لكن الرجل القوي في غامبيا لا يعير تلك القيمة الاقتصادية اهتمامًا عندما يكون من بين هؤلاء معارضون؛ لذلك يحذِّر مواطنيه من مغبة التمادي في تلقي الأموال التي تصلهم من أقاربهم المغتربين "أنا أحذِّر كل غامبي، بل إنني أقسم على القرآن الكريم، إنه إذا تمخَّض ارتباطكم بأحد أقاربكم المغتربين ممن تم تجنيده بواسطة الرواتب التي يتلقاها في الغرب، عن محاولة الاستفادة من تحويلات مالية من لدنه.. فإنني أحذِّركم من أنكم ستجدون أنفسكم أيضًا مضطرين للخروج من البلاد"(4).

أسفرت المظاهرات التي قادتها المعارضة ببانجول في وجه ما أسمته تكريسًا للأحادية في الإصلاحات المتعلقة بالعملية الانتخابية عن مصرع ثلاثة نشطاء واعتقال عشرات المتظاهرين من أبرزهم زعيم المعارضة ورئيس الحزب الديمقراطي الموحد، الأستاذ الحسينو داربوا، وزادت الدعوة التي أطلقها بعض النشطاء ممن يأملون في أن يسفر الوضع المحتقن عن ربيع إفريقي تنطلق شرارته من بانجول من غضب الرئيس جامي الذي بات معروفًا في خطاب المعارضة باسم "ديناصور النهر". ولعل تقرير جريدة لوموند الفرنسية يلخص تلك التطورات وهو تقرير نُشر في شهر مايو/أيار 2016، تحت عنوان: "غامبيا: تغوص في الخوف"(5).

وهكذا يواجه النظام حالة احتقان متعاظمة دون أن يضمن الأرضية الشعبية التي يستند عليها والتي قد لا تكون راضية بدورها عن بعض سياساته وخاصة منها ما يتعلق منها بالتقليل من حدَّة الفقر. وكما فعل الرئيس جامي عقب فشل آخر المحاولات الانقلابية، في ديسمبر/كانون الأول 2014، فإنه دشن خطابات سجالية تقوم مفرداتها على تنقيص خصومه السياسيين "أُحذِّر طفيليات الشر المدعوة معارضة: إذا كنتم ترغبون في زعزعة استقرار البلاد، فأنا سوف أدفنكم تحت تسعة أقدام سحيقة ولن يكون ساعتها بمقدور دولة غربية مهما كانت أن تنطق بكلمة واحدة"(6).

أسهم الاحتقان الذي تعرفه غامبيا بشكل كبير في انسداد قنوات التواصل بين النظام والمعارضة، كما أسهم في تدهور المناخ الاجتماعي والتفاوضي، والأوروبيون يرون أنه لا بديل عن المضي قدمًا في الإصلاحات المؤسسية لتحقيق التنمية المستدامة والديمقراطية، أما في واقع الأمر فإن نظام يحيى جامي وفي كافة المواقف المعلنة، والرؤى السياسية والاقتصادية والعسكرية الصادرة عنه يبدي تخوفه من الدور المشبوه لحكومات الغرب وبعض المنظمات الدائرة في فلكها، قبل أن يولي وجهه نحن الدول التي تبحث في إفريقيا عن "الحاكم القوي" للتعامل معه (وتعتبر الصين والبرازيل نموذجين لهذه الدول)، وربما تتبع رغبة دول عديدة في التعاون الاقتصادي مع القادة الأقوياء والذين عادة ما يكونون أكثر فعالية من المؤسسات الديمقراطية القائمة في بلدانهم.

وبهذا الشأن، أبدت غامبيا تفضيلها لمعسكر البرازيل والصين في البداية ثم تركيا ودول الخليج العربي الغنية وعلى وجه التحديد السعودية؛ حيث وقَّعت عددًا معتبرًا من الاتفاقيات الثنائية. وقد ركَّز السعوديون على تقديم العون الإغاثي والدعم الإنساني والمالي لحكومة بانجول. ولم تفوِّت المعارضة -ساعتها- فرصة التندر والتعليق على التوجه الجديد لرئيس دولة باتت تحتل المركز 165 من بين 187 دولة ضمن مؤشر التنمية الدولي، فكتب المعارض الغامبي ووزير الخارجية

السابق، سيدي صانييه، في حسابه على تويتر: إن "جامي المتـعطِّش لأموال التنمية بسبب سجله المؤســف في ما يتعلق بحقوق الإنسان وسوء الإدارة الاقتصادية، يتطلع إلى العالم العربي كبديل ومصدر لمساعدات التنمية".

وبالفعل، فإن النظام الغامبي شهد تحولًا سياسيًّا متسارعًا على مدى السنوات القليلة الماضية، بحيث لا تزال العوامل المحرِّكة لحزب التحالف من أجل إعادة التوجيه والبناء الوطني (APRC) الحاكم بعيدة كل البعد عمَّا يمكن أن نطلق عليه: التشاركية السياسية مع الخصوم أو الرغبة في إخراج عامة الشعب من دائرة الفقر. ولا يخفى أن جزءًا من هذا التحليل يعتمد على أن فلسفة الحكم في غامبيا باتت تركن إلى أعراف وقوانين مجتمعها لإدارة شؤونه، وبدون الإعلان عن ذلك، فالحاج يحيى جامي يستند إلى الحُجَّة القائلة بتسيير الجماعة الإفريقية من لدن الكبار من ذوي الحكمة والخبرة والحنكة وفق الموروثات السياسية الإفريقية التي تَعُدُّ الإنصات للوجهاء وممثليهم في الحكومة والجيش إحدى أدوات الحكم التي يكاد لا ينسجم نهجها مع كتيب قواعد الديمقراطية الليبرالية كما في الولايات المتحدة وأوروبا، لكنــه لا يعارض نهج الحكامة في الدول العربية المحافظة؛ ولذا ليس من باب المفاجأة أن يلوذ الحاج يحيى جامي بالدول السخية والغنية.

على إثر فكِّ الارتباط بين الدول الأوروبية والاقتصاد الغامبي بدأ الأخير يعاني انكماشًا غير مسبوق منذ الاستقلال، كما عكست المؤشرات المالية لدى البنك الدولي(7) طوال هذه الفترة وجهًا سالبًا لمجهودات الحكومة. وفي ظل استنزاف موارد الدولة في سياق محاربة المجاعة والجفاف تدخلت الاستثمارات التركية والعربية لنجدة غامبيا؛ ففي الحالة السعودية استطاعت غامبيا الحصول على العديد من المنح المالية وإبرام اتفاقيات تمويل بمئات الملايين من الدولارات مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية خصصتها لتطوير الخدمات الصحية في المناطق الريفية وجامعة غامبيا وغيرها من مشاريع البنى التحتية؛ كما وقَّعت غامبيا مع الجانب القطري اتفاقيات ثنائية أخرى تختص بتجنب الازدواج الضريبي وتعزيز الخدمات الجوية، فكيف ستكافئ بانجول حلفاءها العرب؟ في العام 2010 التقطت بانجول الإشارات السياسية القادمة من السعودية بشأن مخاطر التوغل الإيراني في غرب إفريقيا السُّنِّي؛ فسارع الرئيس جامي إلى طي صفحة الود مع طهران، وكشف عن استغلالها للأراضي الغامبية لتخزين شحنات عسكرية موجهة لحزب الله اللبناني؛ ومن ثم تم قطع علاقاته الدبلوماسية مع إيران.

إذا كان يحيى جامي قد وصل إلى حكم بلاده بقوة الانقلاب وأصبح يُنظر إليه الآن كأب للجمهورية الإسلامية بها، فإنه بإمكان بريطانيا أيضًا أن تدَّعي أنها هي الأم، فمنذ عام 1843 أضحت غامبيا مستعمرة ضمن مستعمرات التاج البريطاني ثم دخلت نطاق الكومنولث، ومنذ بعض الوقت أصبحت بريطانيا مغضوبًا عليها من طرف الرئيس يحيى جامي الذي لم يعد يرى فيها سوى الدمار لغامبيا سواء في وقت الاحتلال أو في الوقت الراهن بتدخلاتها في شؤون حكومته وخيارات شعبه، على حدِّ ما يتحدث عنه دائمًا في خطاباته. وتتويجًا لهذه القطيعة أعلن الرئيس جامي، في أكتوبر/تشرين الأول 2013، انسحاب بلاده من رابطة الكومنولث متذرِّعًا بنيَّته قطع صلاته بالاستعمار.

ليس هناك ما يؤكد قيام تعاون استراتيجي عربي-غامبي بديل عن الغرب؛ لكنه إذا كان يحيى جامي خلال السنوات القليلة الماضية قد كرَّس جهدًا كبيرًا لمهاجمة التركة الاستعمارية ممثلة برابطة الكومنولث واللغة الإنجليزية فإنه عمل أيضًا على توطيد علاقات نظامه ثقافيًّا وسياسيًّا واقتصاديًّا مع العالم العربي والإسلامي، وهو ما أفضى لاحقًا إلى اعتماد اللغة العربية لغة رسمية لجمهورية غامبيا "الإسلامية"، كما انفتح النظام الغامبي في وجه العملاق الصيني الذي صدَّر إليه سنة 2014 ما نسبته 31.3% واستورد منه ما يُقدَّر بـ37.5% في العام 2011.

لا تزال بانجول مدفوعة بداعميها الرئيسيين تحافظ على نسق تصاعدي في مواجهتها مع الغرب عمومًا، وعلى هذا النحو سبق للحكومة الغامبية توجيه الاتهام للولايات المتحدة عقب فشل محاولة إسقاط الحكم، في ديسمبر/كانون الأول 2014، من طرف منشقين يقيم بعضهم في الولايات المتحدة وبريطانيا، وهو الاتهام الذي نفته وزارة الخارجية الأميركية حينها قبل أن تندد بالانقلاب. وفي مقابلته مع مجلة "جون أفريك" ردَّ الرئيس يحيى جامي بغضب وانفعال على تقارير منظمات العالم الحر بشأن اغتيال المعارض البارز سولو سيندينغ: "بإمكان بان كي مون ومنظمة العفو الدولية أن يذهبا للجحيم، من هما ليطالبا بذلك؟"(8).

كانت دولة غامبيا قبل الأزمة مع الاتحاد الأوروبي تعتمد على علاقاتها بالمملكة المتحدة والولايات المتحدة اللتين أوقفتا العون المباشر الموجَّه لغامبيا، فأما الولايات المتحدة فقد استثنت بانجول في وقت مبكر من مزايا مبادرة "آغوا"(9) التي أقرَّها الكونجرس الأميركي لفائدة الواردات الإفريقية الموجَّهة إلى الأسواق الأميركية، أما الاتحاد الأوروبي فبينما كانت دول الاتحاد الأوروبي سنة 2012 تقدِّم ما نسبته 25.2% من الواردات بالنسبة للغامبيين(10)، قام الرئيس يحيى جامي بطرد ممثل الاتحاد الأوروبي من غامبيا؛ وذلك تحت طائلة مطالب المملكة المتحدة ودول أوروبية أخرى لبانجول بضرورة إجراء تحسينات في الحياة الديمقراطية، وهو الإجراء الذي ردَّ عليه الأوروبيون بإلغاء مباحثاتهم السياسية مع نظام بانجول.

## تحليل وتفكيك الواقع الغامبي

لم يكتفِ رجل غامبيا القوي بإدارة ظهره للغرب والعمل على إرساء علاقات تجارية وسياسية مغايرة مع أطراف دولية أخرى، بل إنه، ولإغاظة أعدائه في الداخل والخارج، أعلن، في العام 2006، أنه بفضل قدراته الاستثنائية يأمل أن يقود غامبيا "مليارات السنوات القادمة"، ومن ثمة أطلق على نفسه، وفقًا لموقع الرئاسة الغامبية، أوصافًا وألقابا عديدة، من أهمها: فخامة رئيس الجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة، الشيخ البروفيسور الحاج الدكتور، قاهر النهر، وناصر الدين يحيى عبد العزيز جيموس جونكونغ جامي. فيما يؤكِّد نشطاء شبكات التفاعل الاجتماعي أن يحيى جامي يُعِدُّ لإعلان غامبيا مملكة إسلامية، ولإشهار نفسه "سلطانًا وأميرًا للمؤمنين" مدى الحياة. ويعيد إلصاق هذه التوصيفات إلى الأذهان صورة العقيد الليبي معمر القذافي، الذي اشتُهر بغرابة أطواره، وتصرفاته غير المألوفة، لكن الآباء المؤسسين لإفريقيا لم يكونوا بدعًا من محاولات إجبار شعوبهم على عبادة الفرد وتقديس أفعاله والتغني بأمجاده، فهذا الرئيس الكاميروني، أحمدو بابا توري أحيجو، كان يزعم أنه يُوحَى إليه ويُلقِّب نفسه بعديد من الألقاب، ومن بينها: "المسيح الإفريقي" و"موسى الكاميرون".

يبدو أن الخصام السياسي في غامبيا لم يكن وليد الاستقطابات الدائرة حاليًّا بين قوى المعارضة وداعميها الأساسيين في الغرب وبين النظام الحاكم وخياراته المحدودة لتدبير التداول السلمي على السلطة عبر عملية انتخابية حرة ونزيهة، فمنذ أواخر ثمانينات القرن العشرين أدَّت الظروف التي اكتنفت التحول نحو دمقرطة الحياة السياسية، كما شهدها كثير من دول غرب إفريقيا، إلى حصول إجماع إفريقي على فشل وعجز الأنظمة المحلية التي يسيطر على السلطة السياسية فيها حزب واحد.

يربط الكاتب ذو الأصول الكونغولية، إيمانويل مارتن، إنشاء الدولة "المدنية" بعيدًا عن الدولـة "العِرقية" بالقدرة على الانفتاح الاقتصادي الذي يستند على الديمقراطية التعددية(11). لذلك السبب حاجَّ بعض الدارسين للحالة الإفريقية بصعوبـة بناء ديمقراطية انتخابية في إفريقيا عمومًا؛ ومن أبرز المدافعين عن هذا الاتجاه جاك شيفرييه؛ ففي كتابه "فشل الأنظمة السياسية الإفريقية" الصادر 1975، يقول: "ولكن في إفريقيا، تنطوي عملية اختيار المرشحين على عدد محدود من الأفراد الذين يجري انتقاؤهم من بين أوساط الطبقة السياسية القائمة، على أن يكون هؤلاء منخرطين في الحزب وأن تكون لهم، في نفس الوقت، حظوة ونفوذ كبير. أمَّا بالنسبة للانتخابات نفسها، فإنها عادة ما تنتهي بوجود المصوِّتين الكبار لفائدة الحزب واحد"(12). وفي وقت مبكر حاول بعض الدراسات العلمية، سبر الروابط العلائقية بين الأنظمة الإفريقية التي أعقبت حقبة الاستعمار وشعوبها، فكان الاتجاه يصب في هذا الصدد إلى أن عملية تأسيس الدولة الإفريقية أو صنعها ما زالت محدودة بالمركز، ومـن ثم فإن استراتيجية "القمة-القاعدة" لا تناسب الظروف والواقع الإفريقي ولا تستطيع تذليل المشكلات التي تعاني منها الدولة بإفريقيا، وتعرض النخبة الإفريقية أنها وجدت أمامها أكثر مـن 80% من السكان أميين، ويتربص بأغلبهم شبح المجاعة، فكان الاتجاه إلى الحاضنات التقليدية التي نمت إبَّان الاستعمار وازدادت حدَّة شوكتها، ولا شك أن أصحاب هذه النظرية قد مهَّدوا لما يمكن تسميته بـ"قبلنة" السُّلطة أي إلباسها لبوسًا مرتبطًا بالقبيلة.

ووفقًا لأطروحة عالم الاجتماع الإيفواري، البروفيسور سيللا لانسينييه SYLLA Lancine، مؤلِّف كتاب "القبلية والحزب الواحد في إفريقيا السوداء: الخطوط العريضة لنظرية التكامل الوطني"(13)، فإن دينامية الترابط بين القبلية والشعور الوطني، ظلَّت تخدم السلطات الاستعمارية، وعندما أحرزت الدول استقلالها ظلت القبلية حاضرة وقوية من خلال التنظيمات السياسية والاجتماعية. ويرى هذا الباحث أن الحزب الواحد لم يكن سوى خادم للقوى التقليدية والتي استطاعت امتطاءه للسيطرة على العملية الديمقراطية برمتها.

يستند الآباء المؤسِّسون إلى ما أسموه الرغبة في الحفاظ على اللُّحمة الاجتماعية والوحدة الوطنية لبلدان حديثة النشأة بحيث تُوُقِّع حينها أن تعدد الأحزاب يمكن أن يكون عامل تشـظٍّ وتهديد للجمهوريات حديثة النشأة بالانقسامات القبلية والجهوية، إلا أنه وابتـداء مـن منتصف ثمانينات القرن العشرين ستبرز انشغالات جديدة لسياسيي القارة على أن تكون من ضمن الأولويات تحقيـق التحول صوب الديمقراطية التعددية والتداول السلمي على السلطة؛ "شهدت القارة الإفريقية منذ منتصف الثمانينات تجارب ناجحة في التداول السلمي للسلطة ظهرت في إجراء انتخابات تعددية في عدد من الدول، وتنحي بعض القيادات بصورة سلمية عن السلطة نزولًا عند رغبة الإرادة الشعبية، وتحول الحكم في بعض الدول من الحكم العسكري إلى الحكم المدني إلا أن هذه الإجراءات لم تؤدِّ الي انتشار الاستقرار في القارة"(14).

ولعلنا لا نغـالي إذا ما أكدنا، أن غامبيا لـم تكن بدعًا من جوارها الإفريقي، فرئيسها المؤسس، السِّير جاوودا جاوارا (1965-1994)، بعـدما استلم رئاسة الحكومة بعيـد الاستقلال عن المملكـة المتحدة في ظل نظام برلماني يطبق التعددية الحزبية، عـاد سريعًا إلى أحضان دعاة التوجس من الديمقراطية التعددية في إفريقيا وترأَّس غامبيا التي سيهيمن حزب الشعب التقدمي على السياسة فيها طيلة 30 عامًا، وهكـذا انضاف الشعب الغامبي إلى شعوب عديدة في غينيا بيساو وموريتانيا والرأس الأخضر وغيـرها من الجوار الإفريقي ذات نظم الحزب الواحد، الذي طال انتظـاره للحياة التعددية والديمقراطية الحقة.

يتباهى المحلِّلون بالاستثناء الإيجابي للديمقراطية التي تنسَّم السنغاليون نسائمها ابتداء من سبعينات القرن العشرين؛ فبعد فترة ما بعد الاستقلال وما شابهها من اضطرابات مألوفة في دول منطقة غرب إفريقيا؛ تخلَّى الرئيس الشاعر، ليوبولد سيدار سنغور، عن السلطة قبل انتهاء فترة ولايته، لزعيم المعارضة آنذاك، عبدو ضيوف، الذي سبق له أن أسَّس الحزب الاشتراكي ضمن أجواء التعددية الحزبية، وهكذا سيصبح الاستثناء السنغالي مفخرة هذا البلد، بعدما تمكَّن من تجاوز الصعاب التي تنخر -وقتها- النخبَ السياسية لدول غرب إفريقيا. إن مقومات هذا الدرس لم تمكِّن الشعوب المجاورة من استزراعها، كما لم يُكتب لاتحاد غامبيا والسنغال في جمهورية واحدة النجاح؛ حيث اتضح أن السير داوودا جاوارا كان مدفوعًا بالخوف من استيلاء الجيش الغامبي على السلطة.

تجدر الإشارة إلى أن دور الجيوش في الحياة السياسية لا يقتصر على دولة غامبيا، بل يمتد ليعُمَّ القارة الإفريقية بأسرها فخلال ستين عامًا الماضية وصل عدد الانقلابات في إفريقيا إلى قرابة 186 انقلابًا وتمردًا على الحكم، أما حظ غامبيا من هذا الملف فيقل عن عشر محاولات، أهمها استيلاء مجموعة من صغار الضباط بقيادة الملازم يحيى جامي على السلطة سنة 1994. ويمكن القول: إن فشل الرئيس المؤسِّس في إرساء نهج الدولة الحديثة يعود إلى سيطرة أجهزة الاستخبارات البريطانية وتحكمها في اختيار النخب المساعدة له، بما في ذلك تحديد ميوله الشخصية فبعدما نال داوودا جاوارا لقب "السير" تزوج من سيدة بريطانية واعتنق الديانة المسيحية، وهي كلها عوامل تنضاف إلى استمرار نظام الحزب الواحد لفترة زمنية طويلة في الحكم مما فرض على المؤسستين المدنية والعسكرية تمجيد شخصية الرئيس والولاء له لا للدولة، ثمة سبب وجيه آخر للانقلاب على حزب الشعب التقدمي هو الرغبة في إنهاء تكريس هيمنته على السلطة.

كان من نتائج فشل استزراع الدولة الحديثة في غامبيا، طيلة الـ50 عامًا الأخيرة، أن نمت داخل الأوساط الشعبية والطبقة السياسية والنخب العسكرية نظرة سلبية تجاه الديمقراطية وأدواتها، وترسخت داخل دوائر النظام وباطِّراد النزعات القَبَلية والعِرقية والطائفية، ما جعل المواطن الذي انتقل حديثًا من نظام العشيرة يكرِّس ولاءه من جديد للقبيلة على حساب الدولة، وعلى الأرجح، فإن المواطنين الغامبيين ينظرون إلى السلطة الحالية باعتبارها تمثِّل حقبة قومية ديولا (Dioula) التي ينحدر منها الرئيس يحيى جامي، ولا يُخفي هؤلاء شعورهم بهيمنتها وريادتها على بقية المكونات العِرقية. من هنا، يمكننا فهم استهداف أبرز قيادات المعارضة ذات الانتماء الإثني لقومية المَانْدِينْغُو من قبل السلطة.

والملاحظ أن نظام الرئيس يحيى جامي قد سدَّ الباب أمام حرية التعبير حيث تم غلق وسائل الإعلام المستقلة، كما أعاد كتابة القواعد الانتخابية وتغيير نظم الاقتراع، وأزيد من هذا فقد استخدم قوات الأمن والجيش في ضرب وتبديد طموحات خصومه بغية توطيد أركان حكمه والبقاء أطول مدة في السلطة، وهذه كلها عوامل تجعل العديد من المتابعين يردِّدون؛ أن نظام جامي، الذي يحكم بلاده بقبضة من حديد يظل مرشحًا للاستمرار في الحكم خاصة مع حالة العجز والهزال البنيوي للتشكيلات الحزبية المعارضة.

ويجري هذا الانسداد في الأفق السياسي في سياق تعيش معه غامبيا تداعيات موجة من الجفاف دامت سنين عددًا، وقد دفعت بالآلاف من المزارعين والرعاة خارج أراضيهم، يضاف إلى ذلك عجز الحكومة عن التقليل من حدَّة الإصابات بالملاريا داخل الأوساط الشعبية بعدما بددت موارد مضاعفة في القضاء على وباء الإيبولا. وتبقى غامبيا إحدى أفقر

الدول مع أن ساكنتها لا تتجاوز 1.96 مليون نسمة، تكمن المشكلة الأساسية بالنسبة لساكنتها في الوفيات المرتفعة نتيجة مرض الملاريا.

يعتمد اقتصاد غامبيا على المحاصيل الزراعية وخاصة الفول السوداني الذي يشتغل به حوالي 77.77% من السكان بحيث يعد أهم مصادر اقتصاد غامبيا قاطبة، وعلى صعيد كهذا تتخوف مجموعة البنك الإفريقي للتنمية(15) من تبعات تقلُّص الاقتصاد الغامبي من 4.3 بالمئة سنة 2013 إلى حدود 0.7 بالمائة خلال العام 2014، ينضاف إلى ذلك استمرار العجز في الميزانية المقدَّر بـ8.7% والديون الثقيلة المقدَّرة بـ100% من الناتج المحلي الإجمالي.

---

** عبيد ولد إميجن - كاتب موريتاني مهتم بالشأن الإفريقي.*

**المصادر**


Gambie: Trois hommes en justice pour avoir accusé Yahya Jammeh d'animosité envers les mandingues - 1
http://koaci.com/gambie-trois-hommes-justice-pour-avoir-accuse-yahya-jammeh-danimosite-envers-mandingues-99586.html
تم التصفح في 26 أغسطس/آب 2016.
See: http://fr.allafrica.com/stories/201605201089.html – 2
تم التصفح في 25 أغسطس/آب 2016.
http://www.expert-comptable-international.info/fr/pays/gambia/economie-3 – 3
تم التصفح في 23 أغسطس/آب 2016.
See: http://jotay.net/yaya-jammeh-menace-ses-opposants-de-mort-si-vous-voulez-destabiliser-ce-pays-je-vais-vous-envoyer-neuf-pieds-sous-terre-et-pour- – 4
/sept-mille-ans
تم التصفح في 27 أغسطس/آب 2016.
http://www.lemonde.fr/afrique/article/2016/04/19/la-gambie-plongee-dans-la-peur_4904819_3212.html – 5
تم التصفح في 25 أغسطس/آب 2016.
6 – نفس المرجع السابق.
http://donnees.banquemondiale.org/pays/gambie - 7
تم التصفح في 27 أغسطس/آب 2016.
/http://www.jeuneafrique.com/328988/politique/yahya-jammeh-a-j-a-ne-suis-quun-dictateur-developpement – 8
مقابلة مجلة جون أفريك مع الرئيس يحيى جامي تحت عنوان: "أنا لست سوى ديكتاتور من أجل التنمية!".
تم التصفح في 25 أغسطس/آب 2016.
United States removes three countries from AGOA - 9
http://www.ictsd.org/bridges-news/bridges-africa/news/united-states-removes-three-countries-from-agoa
تم التصفح في 25 أغسطس/آب 2016.
/http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/gambie/presentation-de-la-gambie – 10
تم التصفح في 23 أغسطس/آب 2016.
« Démocratie africaine : la problématique de la « nation – 11
انظر في الرابط:
http://www.libreafrique.org/Kodia_Martin_democratie_afrique_210411
تم التصفح في 25 أغسطس/آب 2016.
.Crise des institutions, coups d'Etat, dépendance accrue L'échec des systèmes politiques africains, Par Jacques Chevrier, Page 20, Edition 1975 – 12
Tribalisme et Parti Unique en Afrique Noire : Esquisse d'une Théorie Générale de l'Intégration Nationale. (Thèse de Doctorat d'Etat en Sociologie – 13
.(Politique, publiée par la Fondation Nationale de Science Politique (Paris, Presses de la Fondation Nationale de Science Politique, 1977
14 - مقالة الحكم في إفريقيا: من الانقلابات العسكرية إلى التداول السلمي، للأستاذة أميرة عبد الحليم المنشور في مجلة الأهرام الديمقراطية،
http://democracy.ahram.org.eg/UI/Front/InnerPrint.aspx?NewsID=319
تم التصفح في 25 أغسطس/آب 2016.
15 - يمكنك مراجعة بيانات البنك الإفريقي للتنمية حول غامبيا من خلال الرابط:
/http://www.afdb.org/fr/countries/west-africa/gambia/gambia-economic-outlook
تم التصفح في 25 أغسطس/آب 2016.


*انتهى*